تنمية اقتصاد العاصمة
بين زيـــادة الأســـواق وتحـــدي الـــوضع الأمـنـي

حسين النجم

قد يستغرب بعض الناس من هذا العنوان، ولماذا هذا الاختزال للاقتصاد العراقي باقتصاد بغداد، والجواب بسيط، ان اقتصاد بغداد كان ومايزال الشريان والعصب الرئيسي للاقتصاد العراقي، وذلك لان الاخير بات يرتكز على استقرار بغداد، وهذا مانحاول اثباته من خلال فرضية مفادها، ان استقرار بغداد هو استقرار وازدهار وتنمية للاقتصاد العراقي والعكس صحيح، اي ان تدهور في اقتصاد بغداد سيعمل على خلق بيئات اقتصادية ناشئة غير مستقرة مما سيؤدي الى استشراء البطالة والكساد، و فقدان التنمية .

فالكثير من الاقتصاديات العالمية باتت ترتكز على اقتصاديات العواصم والمدن العالمية، وهذا ما نلحظه في دول عالم الشمال كواشنطن ولندن ونيورك وباريس وبطرسبيرك ونيودلهي ودبي...الخ، بينما نجد العكس في اغلب دول عالم الجنوب التي فشلت في تحقيق التقدم والتنمية والازدهار .

وبما ان بغداد تعيش اليوم في مرحلة تحد عازمة على مواجهة العنف الذي يريد من بغداد حطاما ليس الا، وقتل العراقيين الابرياء ككل، وباتت شوارعها ومناطقها الاقتصادية التي تعد الشريان المغذي لمدن العراق ككل ينتابها الكساد تارة والانتعاش تارة اخرى، مما حال برجال الاعمال والتجار العراقيين الى الالتجاء الى مناطق سكنة اخرى، وهي قريبة من محال سكناهم بسبب توفر الاستقرار النسبي، والقدرة على الاطمئنان على الذات والعمل في ان واحد، وهذا ماجعل كل منطقة فيها منفذ اقتصادي جديد يتقارب من حيث المحتوى مع المنافذ الاقتصادية والتجارية المهمة في بغداد، وهذا كان مدخلاً مهماً ابتكر من اجل بث الحياة والحركة في عجلة اقتصاد بغداد .

اما على صعيد المحافظات فالعديد منها استطاعت بناء منافذ اقتصادية جديدة بعيداً عن بغداد الام، وهذا بحد ذاته رغبة في تحدي الوضع الحالي، وتغيير جديد في انسياب حركة التجارة العراقية، خصوصاً بعد تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار كالسليمانية واربيل والحلة والكوت والنجف الاشرف وكربلاء المقدسة .

الا أن الاستقرار القائم في هذه المناطق هو استقرار نسبي، ومازال الامن هو العامل المحدد والمتغيير الفاعل في بناء معادلة التجارة والاقتصاد في العراق ن وهو المدخل لتحقيق التنمية ودفع عجلة الاعمار والبناء ورخاء رؤوس الاموال .

وبرغم ان الة العنف تحاول النيل من هذه المناطق الناشئة الا ان هذا لايعني ان الة العنف سيدوم عملها بل سيأتي اليوم الذي تنتهي به، ولكن البغداديين مازالوا يتأملون رؤية جديدة على ما يبدو، وهاهي العديد من مناطق بغداد بدأت تدرك مخاطر الانفلات وتأثيره على الوضع الاقتصادي العراقي، ولذلك تعمل اغلب المناطق للتصدي للعنف اينما كان وحيثما وجد، وهذا سيجعل من بغداد املاً للعودة كمدينة اقتصادية مهمة في الشرق الاوسط، والتي ستكون العصب الرئيسي للتنمية وازدهار الاقتصاد العراقي .

ولذلك علينا كعراقيين حكومة وشعباً ان نصل الى مدرك مفاده ان تنمية بغداد هي تنمية العراق ككل، والحيلولة دونها ستجعل من المدن الاقتصادية في العراق مستمرة في حالة الرخاء تارة والكساد تارة اخرى، لذا على رجال الاعمال والحكومة العراقية تنمية منافذ بغداد الاقتصادية وتوفير البيئة الملائمة لهم ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبرى من اجل تدوير عجلة التنمية والاستقرار والبناء في بغداد، فبغداد عانت ماعانت من الدمار والاهمال على مدى اربع سنوات انقضت ونيف، لكن البغداديين ظلوا يفكرون في حلم يلوح بالافق الا وهو الرخاء والاستقرار الذي سيعود قريباً انشأ أللّه .

في الهم الاقتصادي

الحوار المسؤول والتبريرات المفضوحة

حسام الساموك

بدت أنماط جديدة- برغم كونها مستهلكة- تحاول أن –تفسر الماء بعد الجهد بالماء- مستغرقة بتبريرات أكل عليها الدهر وشرب،لتملي على الآخرين قناعات تتناقض أصلا مع الوقائع والسياقات الموضوعية الأكثر بداهة.

لقد أثارت انتباهنا جدية المجلس البلدي في الكرادة بالتعاطي مع الشأنِ الاقتصادي،من خلال ندوات وجلسات حوار عدة،لكنّ ما تضمنته الندوة التي ضيفها يوم الأحد الفائت والتي تناولت موضوعة لها أولويتها في الأداء الأقتصادي الراهن،تمثلت بالتقييس والسيطرة النوعية حين افتقدت أسواقنا وسلعنا وخدماتنا تلك الآلية وغدت رداءة الأنتاج والأستيرادات العلامة الفارقة لكل ما يعرض في أسواقنا وتداولاتنا من دون أن تجرؤ أية جهة على التعارض مع هذا الواقع القائم مؤسسة حكومية كانت أو أية فئة جهوية.

الغريب أن منطق ممثلي الجهات التي حضرت الندوة ظل يراوح في اعطاء تبريرات لها أول وليس لها آخر ،ففي الوقت الذي غاب المسؤولون الرئيسون عن المؤسسات المعنية – كما هي العادة- وانتدبوا ممثلين لهم ليملأوا غيبتهم ليس الا،كان الحديث يدور ليتهم كل جهاز جهازا آخر بمسؤولية الخلل أو التلكؤ من دون أن يفطنوا الى موطن الخلل والتلكؤ الحقيقي فكان ممثل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يلوم دائرة الكمارك ،ويلقي ممثل الكمارك باللائمة من جانبه على وزارة التجارة الغائب ممثلها عن الجلسة أصلا ،ليدخل على الخط ممثل وزارة الصحة ويرمي بلوم آخر على وزارة التجارة ،دونما استذكار ولو بسيط للخلل القائم في فهم منحرف لمبدأ اقتصاد السوق والذي كان ابرز من ارتكبه قرار الحاكم المدني (بريمر)في فرض ما عرف بأمر اعتماد حرية التجارة الذي كان ساحة أمينة لكل التداولات المدانة ،اذ شرعت الحدود العراقية لتستقبل كل نفايات الأنتاج الصناعي والزراعي لمناشئ معروفة برداءة منتوجها كي تغدو أسواقنا ساحات استهلاكها، وتعطل في الوقت نفسه وبشكل بدا مع سبق الإصرار، ما كانت تلعبه مواقعنا الانتاجية من دور في الميادين الصناعية والزراعية والخدمية،وبذلك تحققت في السوق العراقية-ربما- أكبر عملية أغراق مقصودة من شتى انواع السلع(البائرة)الى الحد الذي وصفها فريق من المعنيين أنها باتت موقعا للنفايات الصناعية غير المرغوب فيها.

كنا نود أن نستمع من ممثلي السيطرة النوعية المغيّبة قسرا ودائرة الكمارك المعطلة ارضاءا لأطراف معينة الى قراءة جديدة لسياقات استئناف مسيرة المؤسستين بالغتي الأهمية في الحياة العراقية الجديدة بعد أن عانى العراقيون ما عانوا من آثار الأستباحة المفرطة لأسواقهم ونمط حياتهم ومصالح اقتصادهم.

كنا متسمين لمصارحة مسؤولة ،لكننا وللأسف الشديد لم نلق الاّ تطمينا باهتا ومسكنات لاتقوى حتى على تخفيف الألم وليس مواجهته مؤقتا.

كنا نود أن نستمع من ممثلي السيطرة النوعية المغيّبة قسرا ودائرة الكمارك المعطلة ارضاءا لأطراف معينة الى قراءة جديدة لسياقات استئناف مسيرة المؤسستين بالغتي الأهمية في الحياة العراقية الجديدة.

المفتش العام في النفط: عوامل أمنية وتعاقدية وتنفيذية ومالية تعيق عمل الوزارة

بغداد/ هشام فاخر

عزا مكتب المفتش العام في وزارة النفط أسباب ظهور معوقات في انجازات الوزارة للسنوات الاربع الماضية الى عوامل امنية وتعاقدية وتنفيذية ومالية.

واكد عبد الكريم اللعيبي المفتش العام في وزارة النفط في تقريره الرابع للشفافية الذي صدر امس الأول ان السبب في معوقات انجاز الوزارة خططها خلال السنوات الاربع الماضية يكمن في العامل الامني والعامل التعاقدي والعامل التنفيذي والعامل المالي والرقابي مشيرا الى ضرورة ايجاد ستراتيجية موحدة لادارة الثروات الصناعية والنفطية وتحقيق توزيع عادل للثروات وتفعيل دور الاقاليم والمحافظات وتفعيل العلاقات مع الشركات العالمية لاضافة طاقات انتاجية جديدة واعادة اعمار وتاهيل الحقول والمنشآت النفطية القائمة واستثمار الغاز الطبيعي الى جانب تأهيل الملاكات النفطية المتخصصة.

وقال اللعيبي ان تقادم البنى التحتية وتعرض المنشآت للنهب والسلب والتخريب وفقدان الوثائق والدراسات والخرائط ادت الى تدني نسب الانجاز في المشاريع الاستثمارية النفطية اضافة الى الحالة الامنية غير المستقرة وتهريب النفط الخام ومشتقاته الى الخارج والاعتداءات المستمرة على انابيب التصدير الى جانب تشتت وانتشار التشكيلات النفطية وفروعها على مستوى الرقعة الجغرافية للبلاد وتنوع أنشطتها اضعف السيطرة على تلك الانشطة.

ولفت المفتش العام في تقريره الانتباه الى ان الثروة النفطية تمثل بالنسبة للعراق موردا ماليا مهما وانها تمثل عصب الحياة الاقتصادية كونها تدخل في تمويل مختلف الفعاليات الحكومية بل امتد تاثيرها الى الجانب السياسي والاقتصادي واعتماد الموازنات عليها بشكل كلي من دون الاعتماد على الواردات الاخرى المتأتية من القطاع الزراعي والصناعي اوقطاع السياحة فضلا عن عدم وجود استثمار رشيد للموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد.

واشار التقرير الى ان ضعف المتابعة السنوية على صرف التخصيصات الاستثمارية النفطية وتشتت التسوية المالية سوف يؤدي الى ظهور نسب صرف شاذة من جراء المناقلة بالمبالغ من المشاريع واطئة الانجاز الى المشاريع ذات الانجاز المتقدم للاسراع بانجازها بعد استحصال الموافقات الاصولية.

غرفة التجارة العراقية توقع مع الجانب الهندي اتفاقية لتنشيط العمل التجاري

واسط/ حامد المياحي

قال: مصدر في غرفة تجارة الكوت بان اتحاد غرف التجارة العراقية وقع اتفاقية للتعاون والتفاهم المشترك مع اتحاد التجارة والاستثمار الهندي لتنشيط العمل التجاري المشترك بين الجانبين .

واضاف : ان مشاركة اتحاد غرف التجارة العراقية في المؤتمر الدولي للتجارة والاستثمار تحت عنوان (الهند شريكك) والذي اقيم مؤخرا في مدينة بومباي الهندي لفترة ثلاثة ايام بوفد مثله جعفر الحمداني رئيس الاتحاد و مقبل الدباغ رئيس غرفة تجارة الموصل اضافة الى جاسم العاتي رئيس غرفة تجارة الكوت .

واوضح ان المؤتمر ناقش اربعة محاور اهمها سبل تقوية التجارة والاستثمار متعدد الجوانب بين دول العالم وتوفير فرص لمعرفة شركاء المستقبل وتشجيع واعادة توجيه علاقات العمل بين غرف التجارة وتشجيع التعاون المتبادل . مشيرا الى مشاركة اكثر من ثلاثين دولة اضافة الى عشرات الشركات التجارية والاستثمارية في المؤتمر منوها بأن الاتفاقية العراقية نصت على فتح افاق التجارة الهندية امام التجار العراقيين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وصنع فرص استثمارجديدة في مختلف المجالات بين الجانبين فضلا عن نقل المعلومات والتقنيات التكنولوجية المتطورة التي يستخدمها الجانب الهندي الى نظيره العراقي مؤكدا استعداد الجانب الهندي لتوفير جميع التسهيلات المصرفية والكمركية وتأشيرات الدخول الى التجار العراقيين عن طريق غرف التجارة العراقية حسب اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين.

أكثر من مليار وخمسمئة مليون دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق الأوراق المالية

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الثلاثاء الماضى وهى خامس جلسات الشهرالحالى . اذ جرى فيها تداول اسهم (٣١) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٩٦٨) مليون سهم بقيمة (١,٥٠٣) مليارديناردينار تحققت من خلال تنفيذ (٣٣٩) عقد تداول. وقد اغلق مؤشر السوق لاسعار الاسهم المتداولة على (٣٥,٠٧) نقطة مرتفعا بنسبة (٠,٤٨٧٪) قياسا بالجلسة السابقة . وقد سيطرت تعاملات اسهم القطاع المصرفي الذي تمثل شركاته الشركات القائدة للتداول ، سيطرت على مؤشرات السوق من خلال تداول اكثر من (٩٠٠) مليون سهم بقيمة تجاوزت (١,٣٨٨) مليار دينار محققا ارتفاعا في قيمة المؤشر نسبته (٠,٩٦٨٪) بينما شهدت الجلسة تنفيذ الاوامر الخاصة من خلال تنفيذ امرين خاصين الاول نفذ على المصرف التجاري بعدد اسهم بلغ (٥٠) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٦٧) مليون دينار بسعر (١,٣٥٠) دينار للسهم الواحد والثاني على مصرف اشور الدولي بعدد اسهم بلغ (٥٠) مليون سهم بقيمة (٧٠) مليون دينار. بينما كانت حصيلة التداول للعراقيين اذ شهد القطاع المصرفى تداول اسهم (١٤) شركة مصرفية ارتفعت معدلات اسعار اسهم (٤) شركات هي : مصرف دار السلام للاستثمار بنسبة (٧,٨٪) وهي اعلى نسبة ارتفاع والمصرف الاسلامي بنسبة (٥٪) والمصرف الاهلي العراقي بنسبة (٤٪) واخيرا مصرف اشور الدولي بنسبة (٣,٨٪) وانخفض معدل سعر سهم مصرف الشمال فقط بنسبة (٣,٨٪) وحافظت (٩) شركات مصرفية على نفس معدلات اسعاراسهمها في الجلسة السابقة .اغلق المؤشر المصرفي بـ (٣٧,٢٢٢) نقطة . في حين شهد القطاع الصناعي تداول اسهم (٩) شركات صناعية ارتفع معدل سعر سهم شركة الالبسة الجاهزة فقط بنسبة (٤,١٪) ولم ينخفض معدل سعر سهم اى شركة صناعية وحافظت (٨) شركات صناعية على نفس معدلات اسعار اسهمها في الجلسة السابقة .اغلق المؤشر الصناعي بـ (١١,١١١) نقطة مستقرا عما كان عليه في الجلسة السابقة.

مـــــؤشـــــرات

وصـــــول

بغداد/ المدى

أعلنت الشركة العامة لتجارة الحبوب عن قرب وصول ٣ بواخر محملة بالاف الاطنان من الحنطة الكندية والامريكية والرز الامريكي الى ميناء ام قصر.

أكد ذلك المدير العام للشركة وأضاف بأن تلك البواخر كانت محملة بـ(٣٠٠٨٦) طناً من الرز الامريكي والباخرة الثانية محملة بـ(٥٣٥٠٠) طناً من الحنطة الكندية والباخرة الثالثة حمولاتها (٢٠٢٠٧٣) طن من الحنطة الامريكية والتي ستصل الى ميناء ام قصر قريباً، مضيفاً بأن الشركة وضعت خطة لتوزيع حمولات البواخر تشمل محافظات العراق كافة وحسب حاجة كل محافظة.

وعلى صعيد أخر أشار الى مواصلة المراكز التسويقية في الشركة وفي محافظات العراق بتسلم محصول الشلب المسوق من الفلاحين حيث بلغ مجموع ما تم تسويقه (٣١٢٤٨٧) طناً ولعموم المحافظات.

نـــــدوة

الناصرية / حسين العامل

عقد اتحاد رجال الاعمال العراقيين في ذي قار ندوة اقتصادية حول سياسة وقوانين منظمة التجارة العالمية واثرها على التنمية الاقتصادية في العراق حاضر فيها المستشار الاقتصادي في وزارة التجارة سامي الخير الله.

وتناولت الندوة التي عقدت على قاعة نقابة المهندسين و حضرها عدد من اعضاء مجلس محافظة ذي قار ونخبة من رجال الاعمال والمهتمين بالشان الاقتصادي طبيعة سياسة منظمة التجارة العالمية وتاثيراتها على الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية في العراق ودورها في انسيابية رؤوس الاموال وتطور حركة التجارة العالمية كما ناقشت الندوة امكانية استثمار العلاقة الاقتصادية مع المنظمة المذكورة في تنمية وتطوير قدرات الاقتصاد العراقي وانعاش حركة الاستثمار في المرحلة الراهنة .

وشهدت الندوة التي تعد من بواكير نشاطات اتحاد رجال الاعمال في ذي قار خلال العام الحالي طرح العديد من التساؤلات والافكار .

تـنـفـيـذ

بغداد/ المدى

أعلن مصدر إعلامي في وزارة الصناعة والمعادن عن تنفيذ الشركة العامة للحديد والصلب توسعاتها الجديدة الخاصة بمصنع الانابيب الحلزونية، وبنسبة إنجاز ٦٥٪ من المشروع متضمناً نصب وتشغيل مكائن حديثة.

وذكر المصدر ان إعادة تشغيل المصنع المتوقف منذ العام ٢٠٠٣ جاء بخبرات عراقية ١٠٠٪، ومن المؤمل ان يبدأ الإنتاج الفعلي فيه من الانابيب الحلزونية منتصف تشرين الثاني من العام الحالي، حيث تم التعاقد مع وزارة النفط لتصنيع أنبوب بطول (١٣٠) كم وبقطر (٥٠٨) ملم.

واشار الى ان الشركة مستعدة للمباشرة بمشروع إعادة تشغيل وتطوير معمل الدرفلة مع الخدمات الهندسية خاصة بعد توفر التخصيصات المالية اللازمة لذلك، وبما ينسجم مع متطلبات المرحلة الإعمارية الخاصة بحاجة السوق الكبيرة لمادة (حديد التسليح)، فضلاً عن ان معمل الحديد والصلب التابع للشركة نفسها شهد أعمال إعادة تطوير وتأهيل خلال النصف الثاني من العام الحالي .